

خديعة كبرى ثانية لتكريس الاحتلال وتقسيم العراق

بوحدة شعبنا.. لنهزم "قانون" العار

ونحقق الجلاء والاستقلال والديمقراطية

أما البيان الذي أصدره ١٢ من الشخصيات الشيوعية يعلنون فيه تحفظات على القانون الذي وقعوه كأعضاء المجلس المعين، فلا يمكن أخذ تحفظاتهم مأخذ الجد، لأنهم اعتبروا القانون الذي تحفظوا عليه ساري المفعول، الأمر يجعل تحفظاتهم بغير قيمة أو أثر.

بقي أن نقول أن توقيع القانون من قبل مجلس الحكم الانتقالي أو غيره لا يلزم الشعب العراقي بأي بند من بنوده، ولن يغير الوضع الدستوري والقانوني للبلاد، وإن شعبنا العراقي سينبذ خدم الغزاة وأعدائهم، وقواعدها العسكرية ومطاراتها وعمالها واستعادة استقلال وسيادته الوطنية ووصيانة وحدة أراضيها، مهما كلف الثمن ومهما طال الأمد. أما فيما يخص الوضع الراهن فإن حزبنا يدعو جماهير الشعب العراقي والقوى الوطنية إلى رص الصفوف وتوحيد قوى الشعب بجهة اتحاد وطني واسعة تضم جميع مكونات شعبنا لإخراج المحتلين واستعادة حرية الوطن.

إن هذا "القانون" وثيقة عار وسرقة... بنوده صيغت بكتمان، ووقعت بمهزلة...

فلم تنتهياً لنا، شأن جماهير شعبنا، فرصة للإطلاع على مسودتها وإبداء رأينا فيها... ولنا عودة إلى الموضوع.

بوحدة شعبنا لنهزم "قانون" العار ونحقق الجلاء والاستقلال والديمقراطية

الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية).

٢٠٠٤ / ٣ / ١١

وكبيرة على اندحار استراتيجية الولايات المتحدة ... إن فشل الولايات المتحدة قد يؤثر على مصداقيتها في العالم ويظهرها بمظهر القوة الإمبريالية العدوانية. وانتقد التقرير، تنوياً، تصريحات وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد، في تشرين الثاني، الداعية لتقليص عدد القوات الأمريكية في العراق ليصل إلى ٣٠ ألف جندي. كما انتقد التقرير إدارة بوش بأنها وجهت ما يشبه "رسالة إلى العراقيين على أن الولايات المتحدة تهني نفسها للإسحاب خلال فترة وجيزة".

نرى من هذا أي ضرر الحق السادة المعينين ببلدهم العراق وبشعبهم العراقي بتنازلهم عن سيادة العراق ووحدة أرضه وبالإستخفاف بمصالح الشعب العراقي، وبمرجعياته جميعاً، ومنها السننية والشيوعية. فقد أصدرت هيئة علماء المسلمين تحفظاتها على القانون الذي لم توقعه ولم تكن طرفاً فيه. وقال الدكتور محمد بشار الفضي الناطق الرسمي للهيئة أن القانون لا يخلو من مشاكل، مضيفاً: "إن أول هذه المشاكل أن الجهة التي أصدرت القانون ليست مثلاً شرعياً للشعب العراقي... فالكل يعرف أن مجلس الحكم الانتقالي تم تعيينه من قبل المحتلين الأمريكان... ونسأل هل ينظر الشعب العراقي إلى هذا القانون نظرة إحترام وتقدير؟ .. إن الشعب العراقي يدرك جيداً إن هذا القانون صيغ تحت نظر أمريكي... كما أعلن المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني تحفظاته على القانون، إذ جاء في بيان صادر عن مكتبه: "إن هذا (القانون) يضع العوائق أمام الوصول إلى دستور دائم للبلاد يحفظ وحدته وحقوق أبنائه من جميع الأعراق والطوائف". وقال البيان: "لقد سبق لسماحة السيد أن أوضح تحفظه على إتفاق ١٥ تشرين الثاني الموقع بين مجلس الحكم الانتقالي وسلطة التحالف المؤقتة... وأضاف البيان إن: "أي قانون سيعد للفترة الإنتقالية لن يكسب الشرعية إلا بعد المصادقة عليه من قبل الجمعية الوطنية المنتخبة".

كما عارضت (القانون) غالبية الأحزاب والمنظمات السياسية غير المشاركة في مجلس الحكم.

الثاني، ويرفضه الركوع للمحتلين أحبط خططهم الإستعمارية وأجبرهم على سحب اتفاقية تشرين، والشروع بالإسحاب وإن بصورة متدرجة ومموهة. وإن قولنا هذا ليس من باب الإبداء أو الإستخفاف بالقدرات العسكرية والاقتصادية الأمريكية، ولكن اعتماداً على ما تقره أرفع الهيئات الرسمية والإستشارية الأمريكية ذاتها. فقد صرح وزير الدفاع الأمريكي، دونالد رامسفيلد في وقت إتفاقية ١٥ تشرين الثاني، لتقليص عدد القوات الأمريكية في العراق ليصل إلى ٣٠ ألف جندي. كما أعلن، خلال زيارته الأخيرة للعراق قبل أسابيع، أن قوات الأمن العراقية التي جندها الإحتلال بلغت نحو مئتي ألف مجند وأنها ستحل محل القوات الأمريكية الموجودة في العراق البالغة الآن مئة وأربعين ألفاً. هذا في وقت أعلن مسؤولون عسكريون من قوات التحالف في العراق أن عملية سحب القوات الأمريكية من المدن العراقية التي بدأت بالفعل منذ أسابيع والمقرر لها الإنتهاء قبل نهاية حزيران المقبل. هذا وتجري في الوقت نفسه عملية استبدال جميع قوات الإحتلال في العراق بقوات أخرى من ضمنها عدد من الإحتياط الوطني الأمريكي. وقد تركت هذه القضايا انطباعاً عن قرار بانسحاب أمريكي من العراق، ينكر في العلن ولكن يجري تنفيذه في الواقع.

هذا أثار معارضة حادة من قبل كل من هنري كيسينجر، وفريق ضم خبراء بارزين مستقلين برئاسة وزير الدفاع الأمريكي السابق جيمس شيلز نغر. فقد غمز كيسنجر سياسة واشنطن في صحيفة كوريا تايمز (٢٠٠٤/٢/٩) قائلاً: "غالباً ما تعلن الأهداف الأمريكية في العراق بصورة مجردة كما لو كنا قد ذهبنا إلى الحرب خصيصاً لإصلاح ذلك البلد"، محذراً من مساعي واشنطن لإنجاز عملية (نقل السيادة في العراق) في سبعة أشهر، مقارنة بمدة سبع سنين اقتضاها الحال في اليابان. أما تقرير فريق الخبراء المستقلين فقد حذر الرئيس بوش وغيره من: "أن هذه السنة الإنتخابية يجب ألا تؤثر على بقاء القوات الأمريكية في العراق"، محذراً من فشل الجهود الأمريكية في العراق وقال: "ستكون لها عواقب وخيمة

بوحدته الرائعة وتمسكه بالحرية، أحبط شعبنا اتفاقية ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٤، وعطل خطط المحتلين الواسعة النطاق لإستعمار العراق واستعباد شعبه. واليوم يعاود المحتلون الكرة، متستريين كاللصوص، لتكريس الإحتلال وفتيت العراق إلى مشايخ متخاصمة سعياً لإحكام سيطرتهم وإعادة الحياة لمشروعهم المؤود. فتحت جنح الظلام، وبدون مشاركة الشعب العراقي، أو علمه، أقدم المجلس الحكم الانتقالي الذي عينه الإحتلال بعمل مخز بتوقيعه وثيقة (قانون إدارة الدولة) في ٨ آذار ٢٠٠٤. إن مجلس الحكم المذكور كيان غير شرعي خلقه الإحتلال، وهو، والذين خلقوه، لا يملكون صلاحية رسم أو تعديل البنية القانونية للبلد المحتل. إذ أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥١١، ولأسيما الفقرة (٢)، لم يمنح قوات الإحتلال صلاحية تغيير البنية القانونية للعراق، ولم يخولها منح مجلس الحكم المعين من قبلها، وسع أم لم يوسع، ممارسة تلك الصلاحية. لذلك فإن ما يسمى بـ (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية) وقرار مجلس الحكم بالتوقيع عليه، ومصادقة ممثل سلطة الإحتلال على القانون المذكور كلها غير مشروعة وباطلة وغير ملزمة للعراق ولكل حكومة عراقية شرعية ستقوم على أنقاض الإحتلال وعلى ما يخلقه من وكلاء واتباع ومؤسسات واتفاقيات وقوانين وقرارات.

ومما زاد في قرار مجلس الحكم ضرراً وخزياً كونه جاء في وقت انقراط المشروع الإمبريالي الأمريكي وشروع الإحتلال بعملية انسحاب متدرج حفاظاً على ماء الوجه ومحاولة للتمسك، إن أمكنه ذلك، ببعض ما أنشأ من قواعد عسكرية وسيطرة على منشآت النفط. وهذه حقيقة قد تخفى على شعبنا المحروم من وسائل إعلام وطنية فاعلة وصحافة مستقلة إلا ما شد ونذر. لذلك نرى حاجة للتصدي لهذه الناحية بشيء من التفصيل تبياناً للحقيقة ورداً على المتخاذلين الذين شرعوا بتبرير إضرارهم ومخازيرهم بحق الشعب العراقي، بشتى الإدعاءات الواهية.

نقول إن الشعب العراقي بمعارضته اتفاقية ١٥ تشرين